



## الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

## تقرير الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة

## أولاً - مقدمة

١. طلبت الجمعية العامة للدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها السادسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من المكتب "إنشاء فريق عامل مقره في لاهاي تكون عضويته مقصورة على الدول الأطراف فقط، لمناقشة آلية للنظر في مراجعة أجور القضاة" وذلك تنفيذاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3 وتقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السابعة عشرة.<sup>1</sup>
٢. ورحبت الجمعية في دورتها السابعة عشرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بتقرير الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة<sup>2</sup> وقررت تمديد ولاية الفريق العامل لمدة سنة أخرى.<sup>3</sup> وقررت الجمعية أيضاً إنشاء آلية لمراجعة أجور القضاة، رهنا باعتماد الجمعية للاختصاصات،<sup>4</sup> وطلبت من قلم المحكمة أن يكلف، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة، خبير في نظم الأجور الدولية ليقوم بإجراء دراسة عن أجور القضاة،<sup>5</sup> بما في ذلك هيكلية الأجور وحزم المزايا التابعة، والنظر في اختصاصات محتملة لآلية مراجعة أجور القضاة، مع الأخذ بالاعتبار الآثار المترتبة على التكاليف والمقترحات المقدمة في تقرير الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة.<sup>6</sup> وطلبت الجمعية من الخبير تقديم تقرير إلى الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيو ٢٠١٩ بشأن نتائج الدراسة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة باختصاصات آلية مراجعة أجور القضاة.<sup>7</sup> وكلفت الجمعية الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة بأن يقوم، أخذاً في اعتباره توصيات الخبير، بإعداد اختصاصات آلية مراجعة أجور القضاة، بغية اتخاذ قرار بشأن اعتمادها في الدورة الثامنة عشرة للجمعية.<sup>8</sup>
٣. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، عين المكتب السفير مارتن سوربي (النرويج) رئيساً للفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة.

1 الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة عشرة ... ٢٠١٧ (ICC-ASP/16/20)، ICC-ASP/16/Res.1، القسم "ن"، الفقرة ١.

2 الوثيقة ICC-ASP/17/28.

3 الفقرة ٢ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

4 الفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

5 الفقرة ٣ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

6 الفقرة ٣ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

7 الفقرة ٤ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

8 الفقرة ٥ من القرار ICC-ASP/17/Res.1.

٤. ووفقاً لولاية الفريق العامل الأصلية، تم عقد اجتماعات في لاهاي مقصورة على الدول الأطراف فقط. وعقد ما مجموعه سبعة اجتماعات: في ١٥ آذار/مارس و٢٧ حزيران/يونيو و٤ أيلول/سبتمبر و٢٤ أيلول/سبتمبر و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و٥ تشرين الثاني/نوفمبر و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

## ثانياً- تقارير الخبراء

٥. ناقش الفريق العامل، في اجتماعه المعقود في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، مسودة اختصاصات دراسة الخبراء التي طلبتها الجمعية، واتفق على أنه يمكن للرئيس اتخاذ قرار بشأن التعيين، نيابة عن الفريق العامل، وذلك بغية تسريع هذه العملية. وتمت مراجعة اختصاصات دراسة الخبراء واعتمدها الفريق العامل لاحقاً في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أحاط الرئيس علماً الدول الأطراف أنه تم اختيار مؤسستين لتوفير جوانب مختلفة من الدراسة وهما: معهد دراسات التوظيف، والخدمة الدولية للأجور والمعاشات. ورأى الرئيس بأن هاتين المؤسستين لديهما مجالات خبرة مكملية والتي ستتيح للفريق العامل أساساً صلباً لتكملة عمله.
٦. وكُلف معهد دراسات التوظيف بالقيام بدراسة عامة حول أجور القضاة، بما في ذلك هيكلية الأجور وحزمة المزايا التابعة. في حين كُلفت الخدمة الدولية للأجور والمعاشات بتقديم توصيات فيما يتعلق بإنشاء آلية لمراجعة أجور القضاة، الواردة في تقريرها باسم "منهجية تعديل الأجور".
٧. وتلقت الدول الأطراف تقريرين من خبراء المؤسستين في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٩. وتلقى الفريق العامل أيضاً عروضاً من المؤسستين حول محتوى تقارير كل منهما في اجتماعه في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأعربت الدول الأطراف عن تقديرها للتقريرين والعروض.

## ثالثاً- اختصاصات آلية مراجعة أجور القضاة

٨. أثناء عقد الاجتماع الرابع للفريق العامل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تبادلت الدول الأطراف وجهات النظر حول تقارير الخبراء والخطوات القادمة فيما يتعلق بولاية الفريق العامل. ووافق الفريق العامل على تركيز جهوده على اختصاصات آلية مراجعة أجور القضاة.
٩. ورأت الدول الأطراف أن الآلية يجب أن تكون بسيطة ومنهجية ومتسقة مع نظام روما الأساسي. وينبغي أن تشمل أي مراجعة للأجور تحليلاً للعواقب المالية على الدول الأطراف. وأشارت الدول الأطراف إلى أنه ينبغي للجمعية أن يكون لها الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ أي تعديل ناجم عن الآلية. ودعا الرئيس إلى أن تقدم الوفود اقتراحات كتابية، للمساعدة في إعداد الاختصاصات.
١٠. وأثناء عقد الاجتماع الخامس للفريق العامل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، كان معروضاً على الفريق العامل مسودة اختصاصات لمراجعة أجور القضاة. وقد تم إعداد النسخ المنقحة وتعميمها لاستخدامها في الاجتماعات اللاحقة.

## رابعاً- الاستنتاج

١١. في ختام الاجتماع يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار الرئيس إلى أن المناقشات، بما في ذلك تلك التي دارت حول مسودة نص القرار لتتضمن فيها الجمعية، ستتواصل خلال الدورة الثامنة عشرة للجمعية.